

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	09-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE:	EGAS: 100% gas supply for industry...and price amendments is not within our scope of work
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Nisma Baioumy

PRESS CLIPPING SHEET



استعدادات مكثفة لمواجهة احتياجات الصيف

«إيجاس»: 100 % نسبة إمدادات غاز الصناعة.. وتعديل الأسعار ليس اختصاصنا

لسمعة يومية

القابضة للغازات والهيئة العامة للبترول ووزارة الكهرباء لتوفير كامل احتياجات المحطات من الوقودين السائل والغازي، خاصة مع قرب حلول شهور ذروة الاستهلاك.

ورغم ذلك أكد المسئول أنه لا غنى عن ترشيد المواطنين لحجم استهلاكهم خلال أوقات الذروة، للحفاظ على قدرات الشبكة القومية، مؤكداً أن توافر الوقود لا يعنى تحميل الشبكة فوق طاقتها.

وقال إن إمدادات الوقود لمحطات توليد الكهرباء في فترة ذروة الاستهلاك تتجاوز 124 مليون متر مكعب مكافئ يوميًا، مؤكداً أن «البترول» تمتلك القدرة على توفير تلك الكميات وما يفوقها.

وأضاف أن عمليات استيراد الغاز المسال منتظمة، ويتم استقبال الشحنات بالموانئ بشكل دوري، مشيرًا إلى أن الهيئة تلتزم طرح مناقصات جديدة قريباً لاستيراد كميات إضافية من السولار، لتوفير الاحتياجات الإضافية للمحطات من الوقود السائل.

وتستورد مصر نحو 50% من إجمالي احتياجاتها من المشتقات البترولية من الخارج، بينما تقوم بإنتاج باقي الكميات المستهلكة في معامل التكرير المحلية الموزعة على مستوى الجمهورية.

وأشار المصدر إلى أن الشركات الأجنبية تكثف من عملها لإنجاز مشروعات تنمية الغاز الطبيعي، خاصة مشروع شركة «بي بي» في شمال الإسكندرية، بهدف زيادة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي، وتعويض التناقص الطبيعي في إنتاجية الحقول.

ولفت إلى أن إنتاج مصر الحالي من الغاز الطبيعي يتجاوز 4.5 مليار قدم مكعب يوميًا تقريبًا ونحو 690 ألف برميل من الزيت الخام والمتكثفات.

أكد مسئول بارز في الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، أن الفترة الراهنة تشهد انتظامًا ملحوظًا لإمدادات الغاز المورد لكل القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعي.

وقال إن الشركة تلبى احتياجات المصانع صغيرة ومتوسطة الاستهلاك بنسبة 100% حاليًا، ونحو 90% للمصانع كثيفة الاستهلاك، ناهيًا تأخر وصول أي شحنة من شحنات الغاز المسال المستوردة والمتفق عليها.

وعلى صعيد آخر، أكد المسئول أن الشركة لم تتلق أي إخطار رسمي من مجلس الوزراء أو وزارة البترول بشأن أسعار غاز المصانع، موضحًا أن الشركة ليست جهة مختصة برفع أو خفض أسعار الغاز الطبيعي المورد لأي قطاع.

وكانت أخبار قد نشرت منذ أيام حول إعادة مجلس الوزراء النظر في قرار خفض أسعار الغاز الطبيعي المورد للقطاع الصناعي من 7 إلى 4.5 دولار للمليون وحدة حرارية.

وقال المسئول إن القرار الخاص بخفض أسعار غاز المصانع من 7 إلى 4.5 دولار للمليون وحدة حرارية لم يطبق حتى الآن، مضيفًا أن الشركة ملتزمة بتوفير الإمدادات المتعاقد عليها من الغاز الطبيعي وليس تعديل الأسعار.

وتابع: تعديل السعر مسئولية المجلس الأعلى للطاقة ومجلس الوزراء.

ولفت إلى أن الشركة تعمل وفق خطة متكاملة لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء من الغاز الطبيعي خلال شهور الصيف، مضيفًا أن هناك تنسيقًا مستمرًا بين الشركة